الأمانـة العامـة
أمانـة المجلس الاقتصادي والاجتماعي

القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية
الدورة الخامسة
بغداد: 17 مايو/ أيار 2025

ق-032/05/(05/25)/10-خ(14646)

القمـة العربيـة التنمويـة: الاقتصاديـة والاجتماعيـة

فـي دورتهـا الخامسـة

بغداد: 2025/5/17

كلمـة

فخامة الرئيس محمود عباس

رئيس دولة فلسطين

يُلقيها نيابةً عن فخامته

دولة الرئيس الدكتور محمد مصطفى

رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية

فخامة الأخ عبد اللطيف رشيد، رئيس جمهورية العراق،

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

معالي الاخ احمد ابو الغيط، أمين عام جامعة الدول العربية،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

أتوجه بالشكر والتقدير إلى جمهورية العراق الشقيقة على استضافتها لهذه القمة التنموية الهامة، وإلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية على جهودها المتواصلة في تعزيز العمل العربي المشترك، والشكر موصول للرئاسة اللبنانية للقمة السابقة، مؤكدين على أهمية التوصل لاتفاق عربي مشترك لتنفيذ المبادرات والخطط المطروحة على جدول أعمال هذه القمة.

إننا نجتمع اليوم في ظل ظروف استثنائية تمر بها المنطقة، وفي مقدمتها ما يتعرض له شعبنا الفلسطيني من عدوان متواصل، في ظل جرائم الابادة الجماعية والتجويع، والحصار الخانق، والتدمير الممنهج للبنية التحتية، لا سيما في قطاع غزة، حيث خلّف العدوان حتى الان اكثر من مائتي الف بين شهيد وجريح ومفقود، ودماراً هائلاً وصل لأكثر من 80% للبنى التحتية والمرافق والممتلكات، فضلا عن الاعتداءات والتدمير لمخيمات وقرى ومدن شمال الضفة الغربية، والتضييق على الاقتصاد وحرية حركة الأفراد والتجارة، من خلال اقامة مئات الحواجز العسكرية بين البلدات الفلسطينية في الضفة والقدس، واحتجاز أموال الضرائب الفلسطينية التي وصلت إلى حوالي 2 مليار دولار، وهو الأمر الذي أدى لإعادة عقارب التنمية سنوات إلى الوراء.

لقد قدمت دولة فلسطين رؤيتها الشاملة من أجل الاستقرار والسلام، والتي تبدأ بوقف اطلاق النار، وادخال المساعدات الإنسانية، وتولي دولة فلسطين مسؤولياتها المدنية والامنية في قطاع غزة، وانسحاب قوات الاحتلال، والبدء الفوري بمرحلة التعافي المبكر، بما يشمل إيواء النازحين وعودة مقومات الحياة، وإعادة إعمار قطاع غزة في اطار الخطة التي تم اعتمادها من القمة العربية الطارئة، والتي سيتم تقديمها في المؤتمر الدولي الذي يجري التحضير لعقده في القاهرة

عند الوصول لوقف اطلاق نار، والذهاب إلى هدنة شاملة لوقف جميع الأعمال الاحادية الإسرائيلية، التي تنتهك القانون الدولي في الضفة والقدس، وكل ذلك في اطار خطة سياسية شاملة لتنفيذ حل الدولتين المستند للشرعية الدولية، ومواصلة بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية، والذهاب للانتخابات العامة، وتعزيز الاستقرار وتجسيد الدولة المستقلة بعاصمتها القدس الشرقية.

وفي هذا الصدد، نؤكد على أهمية دعم صمود أبناء الشعب الفلسطيني ودعم برامج الإصلاح الحكومية، من خلال تفعيل شبكة الأمان المالية العربية، ودعم موازنة دولة فلسطين، واعتماد برامج تنموية خاصة بفلسطين، بما يشمل دعم مشاريع الطاقة، والمياه، والزراعة، والصناعة، والتحول الرقمي، وتيسير دخول المنتجات الفلسطينية إلى الأسواق العربية، بما يعزز بقاء الشعب الفلسطيني على أرض وطنه، ويفتح المجال للاستثمار العربي والدولي في مختلف المجالات من أجل النهوض بالاقتصاد في فلسطين.

وفي الختام، نجدد التزامنا بالعمل مع الأشقاء والاصدقاء في العالم من أجل تحقيق الأمن والاستقرار وانهاء الحروب، والتوجه نحو اعادة الإعمار، والتنمية المستدامة، وتكريس السلام العادل والشامل، وفق قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.